بقيت الاراضي بعيدة المنال فلا يمكن تحقيق هدف الصهيونية » .

ولهذا سعت الحركة الصهيونية منذ سنة ١٨٧٥ للحصول على الاراضي العربية في فلسطين فحصلت على مساحات متفرقة كهبة من الحكومة التركية بحجة انشاء مدارس ومختبرات زراعية واشترت من اقطاعي الاراضي في دمشق وبيروت وفلسطين مساحات اخرى بأثمان مغرية . كما حصلت الصهيونية بموجب صك الانتداب على تسهيلات واسعة للاستيلاء على الاراضي ومنحتها الحكومة البريطانية ٣٠٠،٠٠٠ دونم من اراضي الدولة ، وأجرت للصهاينة ١٠٠،٠٠٠ دونم اخرى بايجار اسمي .

كان اليهود يملكون عند الاحتلال البريطاني ٦٥٠،٠٠٠ دونم فقط من الاراضي ارتفعت هذه لتصبح ١،٧٤٨،٥٠٠ دونم عند انتهاء الانتداب . وقد تملكوا هذه الاراضي بالطرق التالية :

— هبة من الحكومة التركية وشراء من الملاكين غير الفلسطينيين من ١٨٧٨ — ١٩١٨	٦٥٠،٠٠٠ دونم
— هبة من الحكومة البريطانية	٣٠٠،٠٠٠ دونم
— شراء من اقطاعيين غير فلسطينيين في فترة الانتداب	٤٢٠،٠٠٠ دونم
— شراء من اقطاعيين فلسطينيين	١٨٦،٠٠٠ دونم
— شراء من الاديرة والمؤسسات الاجنبية	١٢٠،٠٠٠ دونم
— شراء من صغار الملاكين الفلسطينيين	٧٢،٥٠٠ دونم
المجموع	١،٧٤٨،٥٠٠

فبالرغم من ان ٨٠٪ من المهاجرين اليهود الى فلسطين انتقلوا اليها مباشرة من المدن الاوروبية نجد ان الاطماع الصهيونية كانت تتجه بشكل اساسي الى الريف الفلسطيني وامتلاك الاراضي الزراعية . ان هذه المفارقة تزداد حدة ان تذكرنا بأن الريف الفلسطيني كان — في ذلك الوقت — المجتمع الفلسطيني : مجتمع يعيش في الدرجة الاولى — على نتاج عمل المعول والفأس والمحراث. فمسألة الارض هي صميم المشكلة الفلسطينية . وقد اعترفت اللجان المختلفة التي كانت ترسلها الحكومة البريطانية للتحقيق في اسباب الانتفاضات المتتالية في تقاريرها من ان اهم دوافع هذه الانتفاضات هو تشريد المزارعين العرب عن ارضهم التي فلحوها لعشرات السنين واغلاق مجالات العمل والاستخدام امام العمال الزراعيين والفلاحين المعدمين وازدياد عددهم باستمرار وحرمان العرب من مساحات كبيرة من اخصب الاراضي . يقول سمبسون في تقريره الرسمي للحكومة البريطانية عن أسباب اضطرابات عام ١٩٢٩ بأن « النتيجة التي اسفر عنها شراء الصندوق القومي اليهودي للاراضي بفلسطين هي اخراج تلك الاراضي عن اقليم البلاد . فيبطل اذاك كونها ارضا يستطيع العربي ان يجني منها اية منفعة ، الان وفي المستقبل ، وليس فقط انه لا يستطيع ابدا تعليل النفس باستئجارها او حراثتها ، بل هو محروم الى الابد ، بموجب احكام الايجار الصارمة لدى الصندوق القومي ، من الاستخدام في تلك الارض » .

أما قانون الصندوق القومي اليهودي فقد نص على تجريم المزارعين اليهود من مستأجريه بدفع غرامات او طردهم من الارض متى ما خرقوا قانون عدم استخدام اليد العاملة العربية . وكان دستور الوكالة اليهودية قد نص عام ١٩٢٩ على ان « تعمل الوكالة على انجاح الاستيطان الزراعي القائم على العمل اليهودي ، كما تعتبر من المسائل المبدئية ضرورة استخدام اليد العاملة اليهودية في جميع المشاريع والاعمال التي تتعهد الوكالة تنفيذها او تنميتها » .

وبهذا تتضح مجموعة العوامل التي تضافرت لتحويل الكثير من الفلاحين الصغار والمستأجرين الى طبقة مسحوقة معدمة تعاني من قوانين عنصرية تحرمها ليس من الارض فحسب بل من حق العمل نفسه . كان من اهم هذه العوامل الاستيطان الصهيوني واستلاب الاراضي العربية من جهة واعتماد المؤسسات الصهيونية سياسة « العمل العبري » وسياسة « غزو العمل » التي حددتها الهستدروت والتي سعت باستمرار الى تبديل العمال العرب بالعمال اليهود من جهة اخرى . وهذا يعني ان يتغلغل العمل اليهودي في جميع مجالات العمل الاساسية وخاصة في مجال العمل الزراعي . ان المطالبة بمنع تشغيل العمال الزراعيين العرب كانت وراء انشاء الهستدروت وسرعان ما اتجهت هذه وخاصة بعد عام ١٩٢٨ الى طرد العمال العرب بالقوة . والواقع انه لم